منظمة العمل الدولية

◄ موجز قطاعي لمنظمة العمل الدولية

التاريخ: ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠

كوفيد-١٩ وخدمات الطوارئ العامة

إن جائحة فيروس كورونا، المعروفة أيضاً باسم سارس- كوف-٢ أو كوفيد-١٩، جائحة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث، ذلك أنها تنتقل بوتيرة متسارعة، وقد فاق عدد البلدان التي امتدت إليها عدد البلدان التي شهدت تفشي فيروسي سارس وإيبولا.

ويتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن رعاية ضحايا الكوارث وحالات الطوارئ التي تقع في أرضه[١]. وتسند الحكومات مسؤوليات الاستجابة لحالات الطوارئ إلى مختلف الكيانات، من قبيل وكالات الإدارة المركزية والشركات المملوكة للدولة والإدارات المحلية، وعند الاقتضاء، المنظمات العامة والخاصة الأخرى. وتلعب خدمات الطوارئ العامة دوراً كبيراً في حماية السكان من فيروس كورونا والسماح للاقتصاد باستئناف أنشطته بأسرع وقت ممكن، ولكن لتحقيق ذلك لا بد من أن تحظى بحماية كافية من المخاطر الملازمة وتُشارك في وضع التدابير الوقائية وتصميم العمل.

ويتناول هذا الموجز السياسي المسائل المتعلقة بعمال القطاع العام الذين يؤدون واجباتهم في الخطوط الأمامية لمواجهة أزمة كوفيد-١٩ باسم الدولة، وهي واجبات غالباً ما توصف في القوانين بأنها خدمات أساسية. ويُناقش الموجز دورهم في التعامل مع الأزمة والتدابير التي اتخذتها الحكومات لدعم عملهم ومبادئ منظمة العمل الدولية وأدواتها، بما في ذلك معايير العمل الدولية، التي تحميهم.

وعلى نحو ما هو محدد في الفقرة ١٠ من المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في خدمات الطوارئ العامة (٢٠١٨)، فإن هذه الخدمات "تشمل الشرطة ومكافحة الحرائق وخدمات الطوارئ الطبية وخدمات البحث والإنقاذ والإجلاء وغيرها من الخدمات المطلوبة بانتظام للاستجابة في حالات الطوارئ، من قبيل الخدمات الصحية والاجتماعية والقوات المسلحة وخدمات الأمن والمراقبة ووحدات تفكيك القنابل والحكومات المحلية وخدمات المشرحة ومعالجة الجثث والتدابير اللازمة

من الضروري توفير معدات الوقاية الشخصية لجميع العمال المشاركين في الاستجابة لمواجهة الجوائح

على الفور والتي تكتسي أهمية حاسمة للسماح بتوفير خدمات الإنقاذ وتحقيق الاستقرار والخدمات المسؤولة عن إصلاح خطوط الإمداد بالماء والكهرباء والمهن ذات الصلة، مثل العمال الاجتماعيين، حسبما تقتضيه الحاجة والسياق الوطني[٢]". ولا يؤدي بعض هؤلاء العمال خدمات الطوارئ إلا عند اقتضاء الحاجة، كما هو الحال في الوضع الراهن.

[١] الأمم المتحدة (١٩٩١)، قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، المرفق، الفقرة ٤ (الوثيقة A/RES/46/182).

[٢] انظر: ILO (2018). Guidelines on decent work in public emergency services, para. 10, Geneva.

◄ ١- أثر كوفيد-١٩

في سياق الجائحة الحالية، يتحدد دور العاملين في خدمات الطوارئ العامة من خلال التدابير التي اعتمدتها الدول الأعضاء لمواجهة الانتشار السريع لكوفيد-١٩، بما في ذلك:

- الإيعاز بإغلاق المنشآت؛ مطالبة السكان بالبقاء في المنزل والحفاظ على إجراءات التباعد الاجتماعي عند استخدام الخدمات الأساسية؛ وضع حواجز مادية لإنفاذ متطلبات التباعد الاجتماعي في المكاتب الحكومية؛ إتاحة معقمات الأيدي للموظفين العموميين والزبائن.
- إغلاق الخدمات غير الأساسية وتأجيل معظم الإجراءات المتعلقة بالموظفين وإعطاء تعليمات لمعظم الموظفين العموميين للعمل من المنزل، باستخدام التكنولوجيا المتاحة، وإعلام الجمهور بأن الخدمات الحكومية لن تقدم وجهاً لوجه ولكن عبر الهاتف وعبر الإنترنت.

وعادة ما تكون التدابير المتخذة لمواجهة هذه الحالات الطارئة قيد الإعداد على مدى سنوات عدة، لكن الوضع الحالي يجعل من الضروري استخدام جميع أدوات "الحكومة الإلكترونية" في آن معاً. وتطرح التدابير المعتمدة تحديات عديدة أمام العاملين في خدمات الطوارئ العامة:

- إنّ العاملين في خدمات الطوارئ العامة، بصفتهم مقدمي الخدمات العامة وخدمات الطوارئ العامة في الخطوط الأمامية، مجبرون على الاحتكاك مباشرة بالأشخاص الحاملين للفيروس، وهم بالتالي معرضون بدرجة كبيرة لخطر الإصابة. وعلى سبيل المثال، يُطلب من أفراد الشرطة أحياناً فرض قيود مادية على الحركة لم يسبق للكثير منها مثيل، وقد يُطلب منهم مواجهة أفراد من الجمهور يقاومون هذه القيود، مع ما يترتب على ذلك من خطر المواجهات العنيفة.
- على غرار ذلك، قد تتعرض فرق الطوارئ للعدوى بسبب المواد الخطرة، لا سيما في ظل قلة معدات الوقاية الشخصية في العديد من البلدان والافتقار حالياً إلى العلاج الوقائي من الفيروس.
- على نحو ما هو موضح في موسوعة منظمة العمل الدولية للسلامة والصحة المهنيتين، "خلافاً لحال أي فرد من العامة، لا يمكن لعامل في إحدى هذه المهن أن يدير ظهره بكل بساطة لمسرح العمليات أو يغادره".[٣]
- بعد الأزمة المالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، اعتمدت الحكومات بغرض التقشف تدابير شديدة في مجالي العمالة والتمويل أثّرت في خدمات الطوارئ العامة، وقد كشفت الأزمة الحالية عن التأثير السلبي لهذه التدابير في مستوى التأهب لحالات الطوارئ[٤].
- عند تقديم المساعدة للمرضى وأسرهم، يجب على خدمات الطوارئ العامة أن تراعي بروتوكولات صارمة تستلزم اتخاذ الإجراءات اللازمة لعزلهم لوقف العدوى.
- إنتاج المعدات التي يحتاجها هؤلاء العمال لأداء واجباتهم معقّد ومكلف ومستهلك للوقت، الأمر الذي يجعل من الصعب على بعض الدول الأعضاء اقتناءها، وقد يتطلب الأمر وقتاً قبل أن تصل إلى العمال إن كانت قد طُلبت بعد بداية الأزمة.
- قد يتعرض العاملون في خدمات الطوارئ العامة أيضاً للإصابة بالفيروس، وبالتالي للتمييز مثل الاستبعاد من الوصول إلى الخدمات الأساسية الأخرى.
- يُحتمل جداً التعرض أيضاً للمشاكل الصحية العقلية، بما في ذلك الأمراض النفسية، في خدمات الطوارئ والأمن.

[٣] انظر: ILO. ILO Encyclopaedia of Occupational Safety and Health, online, “Emergency and security services”, Guidotti, T.L., 2011.

[٤] انظر: على سبيل المثال،
McCann, L., Wankhade, P., and Murphy, P. (2019). “Conclusion: Understanding emergency services in austerity conditions”, in Critical perspectives on the man- agement and organization of emergency services, Routledge, New York.

◄ ٢- استجابات الهيئات المكونة والشركاء

أعلنت الدول الأعضاء عن اتخاذ عدة تدابير بشأن الإجازات ورعاية الأطفال والدعم المالي للسماح للعاملين في خدمات الطوارئ العامة بالاضطلاع بعملهم. وقام العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبلدان أخرى، مثل فيجي[٥] ونيجيريا وبنما[٦] وإندونيسيا[٧] وبعض الحكومات الإقليمية في أستراليا وكندا، بزيادة ميزانيات الخدمات الصحية زيادة كبيرة.

وعلى سبيل المثال، علّق الاتحاد الأوروبي تنفيذ الحدود المفروضة على الإنفاق بالعجز واتخذ مبادرة استثمارية بقيمة ٣٧ مليون يورو للتصدي لفيروس كورونا. وفي أمريكا اللاتينية وأفريقيا، تباين مستوى الاستجابة تبايناً كبيراً: فقد أُنشئت صناديق مخصصة لمواجهة جائحة كوفيد في بعض البلدان من خلال خفض أجور الموظفين العموميين الأعلى أجراً (على سبيل المثال، في كوستاريكا وهندوراس وباراغواي وأوروغواي)[٨]، في حين بُذلت محاولات في بلدان أخرى من خلال اتخاذ تدابير وقائية بهدف تجنب الحاجة إلى زيادة النفقات الصحية. وتوجد الحكومات المحلية في وضع أكثر صعوبة بسبب مصادر الإيرادات المحدودة والأكثر هشاشة لديها وافتقارها إلى سبل اللجوء إلى المصارف المركزية.

وقد اعتُمدت في بعض البلدان التدابير التالية المرتبطة بالعمل والتي تؤثر في العاملين في خدمات الطوارئ العامة:

◄ أوامر البقاء في المنزل

- إصدار تعليمات إلى العمال الذين يزورون بلداناً عالية المخاطر والذين تظهر عليهم أعراض كوفيد-١٩ أو ثبتت إصابتهم بهذه العدوى، وكذلك إلى الذين كانوا على اتصال وثيق بهم، بأخذ إجازة استثنائية لمدة ١٤ يوماً والبقاء في المنزل (مقاطعة قرطبة، الأرجنتين)[٩].
- إصدار تعليمات إلى جميع العمال الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ أو ٦٨ عاماً، أو الذين يعانون من حالة صحية ضعيفة، بالبقاء في المنزل، بمن فيهم أحياناً النساء الحوامل (الجمهورية الدومينيكية والحكومات المحلية والإقليمية في المكسيك)[١٠].

◄ التدابير المرتبطة بالعمل

- كُثفت الجهود لرقمنة الخدمات بهدف زيادة القدرة على الاستجابة.
- زيادة عدد الموظفين المؤقتين[١١] ونقل الموظفين العموميين غير الأساسيين إلى إدارات خدمات الطوارئ العامة، طوعاً أو بموجب أوامر[١٢] (أستراليا وأيرلندا).
- إعادة تعيين العمال المتقاعدين دون خفض معاشاتهم التقاعدية (النرويج).
- حظر صرف الموظفين العموميين من الخدمة أثناء الطوارئ، إلا في حالات انتهاك قواعد الطوارئ (الجمهورية الدومينيكية).
- توفير رعاية مجانية للأطفال طوال فترة الأزمة (عمال الصحة العامة في فرنسا؛ العاملون في الخدمات الأساسية في بلجيكا والمملكة المتحدة).
- إبقاء المدارس مفتوحة لاستقبال الأطفال من الصف الأول إلى الثالث من أبناء العاملين في خدمات الطوارئ العامة (إيطاليا).

◄ ترتيبات الإجازة

- اعتبار كوفيد-١٩ بمثابة حادث وقع في مكان العمل لأغراض الإجازة[١٣] (إسبانيا)؛ السماح للوكالات بمنح إجازات لأسباب تتعلق بأحوال الطقس والسلامة للمستخدمين غير القادرين على الالتحاق بمكاتبهم والذين لا يمكنهم مع ذلك العمل عن بُعد (الولايات المتحدة).
- السماح لأصحاب العمل في القطاع العام بتعديل جداول الإجازات وساعات العمل (فرنسا، تعديل مقترح على النظام الأساسي للخدمة العامة).

---

[٥] انظر: Narajan, V. (2020). "COVID-19 Response Budget: Health and COVID-19 Response", fijivillage, 26 March.

[٦] انظر: El capital financiero.com (2020). "Presupuesto 2020 se reorientará para atender emergencia sanitaria causada por el COVID-19", 30 March.

[٧] انظر: Bisara, D. (2020). "Indonesia drops 3% budget deficit cap for $25b Covid-19 stimulus", Jakarta Globe, 31 March.

[٨] انظر:

Office of the President of Costa Rica (2020). "Gobierno propone presupuesto extraordinario para ayudar a 375 mil familias afectadas económicamente por COVID-19," 27 March; Hondunews (2020). "A reducción sueldos de funcionarios públicos", 26 March; Office of the President of Paraguay (2020). "Ejecutivo anuncia reducción de salarios públicos y reforma estructural del Estado", 30 March; Office of the President of Uruguay (2020). "Medidas del Gobierno para atender la emergencia sanitaria por coronavirus (COVID-19)", 24 March.

[٩] مقاطعة قرطبة، الأرجنتين، القرار رقم ٨٣/٢٠٢٠ من سجل بروتوكول الأمين العام.

[١٠] انظر:

Office of the President of the Dominican Republic (2020). "Danilo Medina solicitará declaratoria emergencia nacional, dispone cierre fronteras y suspensión docencia y concentraciones de toda índole", video, 17 March; Government of Mexico City (2020). "Acuerdo para prevenir COVID-19 en servidores públicos," 20 March; Expansión Política (2020). "Estados optan por cerrar negocios y otras medidas contra el COVID-19," 23 March.

[١١] انظر: Jenkins, S. (2020). "Services Australia to receive extra 5000 workers", The Mandarin, 23 March.

[١٢] انظر: Miley, I. (2020). "Public servants to be temporarily redeployed to support Covid-19 efforts", RTE, 18 March.

[١٣] إسبانيا، المرسوم التشريعي الملكي رقم ٦/٢٠٢٠ المؤرخ ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٠، الذي يعتمد بعض التدابير الاقتصادية العاجلة والتدابير الرامية إلى حماية الصحة العامة.

◄ التدابير المالية

- دفع الأجور قبل موعدها المحدد لجميع العمال الحكوميين (الجمهورية الدومينيكية وهندوراس).
- منح حوافز نقدية للمستجيبين الأوائل (بورتوريكو والجمهورية الدومينيكية وسنغافورة).
- منح بدل المخاطر للمستخدمين في الخطوط الأمامية الذين يكونون على اتصال حتمي مع الأشخاص المشردين أو المعرضين لأن يصبحوا كذلك (الولايات المتحدة)[١٤].

وقد اتُخذت هذه التدابير في أوقات مختلفة وعلى مستويات متباينة[١٥]. ويُخشى حالياً أن تظهر هذه الجائحة من جديد بعد فترة هدوء مؤقتة وأن تضع فعالية هذه التدابير على المحك.

ويمكن تحديد عدة أوجه قصور في الاستجابات السياسية المتعلقة بخدمات الطوارئ العامة والعاملين الآخرين في الخطوط الأمامية:

- يفتقر العديد من الحكومات إلى الموارد اللازمة، من قبيل معدات الوقاية الشخصية، لحماية عمالها من الإصابة بالعدوى في الموقع.
- في بعض البلدان، زادت خدمات الطوارئ العامة عدد المتطوعين والعاملين المتعاقدين والعاملين بدوام جزئي، الذين يقل احتمال حصولهم على إجازة مرضية مدفوعة الأجر، وبالتالي يكونون عرضة لفقدان الدخل و/ أو مضطرين للعمل أثناء المرض.
- في بلدان أخرى، يُعتبر الموظفون العموميون من بين العمال الأدنى أجراً و/أو لا يتلقون أجورهم لعدة أشهر في كل مرة، مما يجعلهم أكثر عرضة للأزمات[١٦]. والعاملون المتطوعون في خدمات الطوارئ العامة لا يحصلون سوى على النزر اليسير من الدخل، إن حصلوا عليه، من الخدمة العامة.

السلامة والصحة المهنيتان

في ضوء المخاطر الملازمة المبيّنة أعلاه، يحتاج العاملون في خدمات الطوارئ العامة إلى بيئات عمل آمنة وصحية. وتتمثل السبل الكفيلة بتحقيق ذلك في اتخاذ تدابير متسقة للتأهب لحالات الطوارئ والوقاية من الكوارث والوصول إلى مجموعة كاملة من خدمات الحماية الاجتماعية والرصد الشامل للمخاطر. وتوصي *المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق وخدمات الطوارئ العامة* بأنه "ينبغي أن توفر الحكومات وخدمات الطوارئ العامة ما يكفي من الموارد المالية والبشرية لتحديد المخاطر المهنية ومنعها على نحو فعال وتنفيذ الأدوات والأدلة الموجودة الصادرة عن منظمة العمل الدولية وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية". بالإضافة إلى ذلك، على العاملين في خدمات الطوارئ العامة واجب الامتثال لتدابير السلامة والصحة المقررة والمعتمدة وفقاً للمادة ١٩ من اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥).

وعلى الرغم من أنّ العاملين في خدمات الطوارئ العامة يتحملون المخاطر كجزء من واجباتهم، فمن اللازم عدم إجبار هؤلاء العمال أبداً على تحمّل المخاطر المفرطة. وينبغي أن يكون للعاملين في خدمات الطوارئ العامة الحق في أن ينأوا بأنفسهم عن الحالات التي تنطوي على تهديد وشيك وخطير على حياتهم أو صحتهم دون خوف من التعرض لأعمال انتقامية.

وقد تشمل الجهود المبذولة لتحسين السلامة والصحة المهنيتين في خدمات الطوارئ العامة ما يلي:

- تصميم وتنفيذ تدابير السلامة والصحة المهنيتين بحيث تكون مكيّفة مع الوظائف الخاصة للعمال وأصحاب العمل في خدمات الطوارئ العامة، ويتعين تحقيقها من خلال مشاركة المجموعتين معاً في الحوار الاجتماعي؛
- تعزيز النظام القانوني والنظام الإداري من أجل السلامة؛
- بناء قدرات المسؤولين عن الإشراف والتفتيش في مجال السلامة والصحة المهنيتين؛
- توفير التدريب على السلامة والصحة المهنيتين قبل التحاق العاملين في خدمات الطوارئ العامة بالخدمة وعلى نحو مستمر بعد توظيفهم؛
- إطلاق حملات خاصة بشأن استثارة الوعي وإجراءات الإنفاذ في مجال السلامة والصحة؛
- تمكين مفتشيات العمل من رصد السلامة والصحة المهنيتين وإنشاء آليات لتنسيق البيانات مع النُظم الوطنية للتأمين ضد إصابات العمل.

وبالتشاور مع العمال وممثليهم، ينبغي لأصحاب العمل في خدمات الطوارئ العامة أن يُنشئوا نُظماً لإدارة السلامة والصحة المهنيتين لتحديد المخاطر وتقييم الأخطار التي تتهدد السلامة والصحة، بما يتمشى مع *المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن نُظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين* - ٢٠٠١ . وينبغي تطبيق تدابير المراقبة التالية حسب الأولوية:

(أ) القضاء على أخطار العدوى؛

(ب) السيطرة على مصادر العدوى عند نبعها من خلال الضوابط الهندسية أو التدابير التنظيمية؛

(ج) تقليل مخاطر العدوى من خلال نُظم العمل الآمنة التي تشمل تدابير المراقبة الإدارية؛

(د) إذا كان من غير الممكن السيطرة على هذه الأخطار من خلال اتخاذ تدابير جماعية، ينبغي توفير معدات الوقاية الشخصية المناسبة، بما في ذلك الملابس، مجاناً للعامل وتنفيذ التدابير اللازمة لضمان استخدامها وصيانتها.

كما تدعو *المبادئ التوجيهية* إلى وضع سياسات وطنية متسقة بشأن سلامة وصحة العاملين في خدمات الطوارئ العامة تقوم برصد:

---

[١٤] انظر:
United States, Coronavirus Aid, Relief, and Economic Security Act, H. R. 748. The United States Department of Labor defines "Hazard pay" as "additional pay for performing hazardous duty or work involving physical hardship."

[١٥] على سبيل المثال، في ٢٣ آذار/ مارس، أمرت حكومة ولاية لاغوس موظفي الخدمة المدنية الصغار ومتوسطي المستوى بالبقاء في المنزل لمدة أسبوعين، على الرغم من أن هذا الإجراء لم يشمل سوى ٧٠ في المائة منهم. بي بي سي (٢٠٢٠). "إجراءات الإغلاق بسبب فيروس كورونا: أمرت لاغوس موظفي الخدمة المدنية الصغار ومتوسطي المستوى بالبقاء في المنزل بسبب جائحة كوفيد-١٩"، News Pidgin، ٢٢ آذار/ مارس.

[١٦] على سبيل المثال، في عام ٢٠١٩ أبدت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات ملاحظات و/أو طلبات مباشرة بشأن متأخرات الأجور في القطاع العام فيما يخص بنن والكاميرون وجزر القمر وكوت ديفوار وغابون وغواتيمالا وليبيا ومالي وموريتانيا وجمهورية مولدوفا وبولندا وطاجيكستان وأوغندا وزامبيا.

- تحديد الأخطار المهنية والتخفيف منها ومنعها والحد منها؛
- أثر التدابير المتخذة وما إذا كان خطر العدوى قد انخفض؛
- طريقة ضمان التواصل والتعاون على جميع المستويات الملائمة من حيث الممارسة؛
- توافر مجموعات متخصصة من مفتشي العمل للإشراف على عمل خدمات الطوارئ العامة.

الحوار الاجتماعي

فرضت الحكومات معظم التدابير من طرف واحد، على أساس مؤقت حسبما قيل، واجتمعت الحكومات ونقابات القطاع العام في العديد من الحكومات المركزية والمحلية لمناقشة ترتيبات حماية الموظفين.

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، وقّعت لجنة الحوار الاجتماعي المعنية بإدارات الحكومة المركزية اتفاقاً في عام ٢٠١٥ يحدد إطاراً عاماً للمعايير الدنيا المشتركة بشأن حقوق العمال وموظفي الخدمة المدنية في الحكومة المركزية فيما يتصل بالمعلومات والتشاور حول المسائل التي تهمهم مباشرة. وعلى الرغم من أن المفوضية الأوروبية قررت عدم اعتماد توجيه لتنفيذ الاتفاق، فإنها أشارت إلى أنه سيوضع موضع الإنفاذ على المستوى الوطني. وشجع الشركاء الاجتماعيون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الإنفاق والاستثمار "من أجل دعم الموظفين والمعدات والوسائل الكفيلة بتوفير الخدمات الصحية الوطنية ونُظم الحماية الاجتماعية وسائر الخدمات ذات المصلحة العامة"[١٧].

ويتضمن العديد من الاتفاقات الجماعية في الخدمة العامة بنوداً بشأن ترتيبات الإجازة الموسعة ومعدات الوقاية الشخصية للعمل المعتاد، لكن بعض الحكومات توصلت إلى اتفاق مع منظمات الموظفين العموميين لإضافة تدابير تتعلق بجائحة كوفيد:

- في إسبانيا، أُبرم العديد من الاتفاقات القطاعية لحماية العاملين في خدمات الطوارئ العامة خلال أزمة كوفيد-١٩ ويجري التفاوض على اتفاقات إقليمية.
- في إيطاليا وإسبانيا، تفاوضت الحكومتان ونقابات العمال العموميين على بروتوكولات تحدد التدابير اللازمة لتوفير الحماية في مكان العمل[١٨].
- في النرويج، أبرمت الأطراف اتفاقاً بشأن وقت العمل، يشمل قطاعي البلديات والصحة ويسمح لأصحاب العمل بتوسيع نطاق إطار ساعات العمل الإضافية.
- أبرم الشركاء الاجتماعيون أيضاً اتفاقات في الدانمرك تسمح بنقل بعض المستخدمين إلى وظائف مختلفة.
- في العديد من البلدان، التقى الوزراء المسؤولون عن الخدمة العامة بنقابات القطاع العام لتبادل وجهات النظر.

وطالبت بعض منظمات الموظفين العموميين باتخاذ تدابير عاجلة لاستكمال الاتفاقات القائمة. وفي جنوب أفريقيا التي لم تغلق فيها الوكالات الحكومية إلا في ٢٤ آذار/ مارس، طالبت النقابات ببدء المشاورات وتخلت عن خططها لتنظيم إضراب احتجاجاً على الطلب الذي تقدمت به الحكومة لإعادة التفاوض على الزيادات في الأجور المتفق عليها في عام ٢٠١٨. وفي كندا، طلب العديد من النقابات التي تشمل الموظفين العموميين الاتحاديين من مجلس الخزينة توضيح تعريفي مصطلحي "الخدمات الأساسية" و"الموظفين الأساسيين"[١٩]. وفي إيطاليا، تعالت أصوات عديدة تطالب بتنظيم إضرابات للمطالبة بالمزيد من الحماية للسلامة. وأطلقت الهيئة الدولية للخدمات العامة حملة عالمية على منصتها PeopleOverProfit، "العمال الآمنون ينقذون الأرواح"، مطالبة بما يلي:

- توفير ما يفي بحاجة نُظم الصحة العامة من الموظفين والموارد، وتجهيزها على المدى الطويل للاستجابة لهذه الأزمة والأزمات المماثلة.
- توفير ما يكفي من معدات الوقاية الشخصية المناسبة والتدريب لجميع العاملين على استخدامها.
- اتخاذ تدابير كافية ومحددة لدعم العاملين في القطاع الصحي الذين سيعملون لساعات طويلة للغاية، بما في ذلك توفير الرعاية المناسبة لأطفالهم ومعاليهم الآخرين.
- اعتماد مخصصات بشأن العمل في المنزل والإجازة المرضية مدفوعة الأجر وإعانة البطالة في حالات الطوارئ والأهم من ذلك، الرعاية الصحية المجانية.

ويفيد الاتحاد الأوروبي لنقابات القطاع العام أنّ نقابات العمال في عدة بلدان أوروبية دعت حكوماتها إلى توفير معدات الوقاية وترتيبات الإجازة المرنة، لا للعاملين في القطاع الصحي فحسب، بل للعاملين في مجال الرعاية الاجتماعية والمؤسسية والمنزلية[٢٠] أيضاً. كما دعت إلى إعطاء الأولوية لصحة وسلامة موظفي السجون والسجناء من خلال توفير معدات الوقاية الشخصية واستمرار دفع أجور موظفي السجون، بما في ذلك مدفوعات الإجازة المرضية، والحوار المنتظم بين النقابات وسلطات السجون والسلطات الصحية. وفي أستراليا، دعت منظمات الخدمة العامة الحكومة إلى توفير الحماية لعمالها المتعاقدين البالغ عددهم ٢٣٠٠٠ عامل في حال تضررهم[٢١].

---

[١٧] البيان المشترك الصادر عن الشركاء الاجتماعيين الأوروبيين، اتحاد النقابات الأوروبي (ETUC) واتحاد رجال الأعمال الأوروبيين (BusinessEurope) والمركز الأوروبي للمنشآت ذات المشاركة العامة والمنشآت ذات المنفعة الاقتصادية العامة (CEEP) ورابطة الحرف اليدوية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في أوروبا (SMEUnited) بشأن حالة الطوارئ المرتبطة بكوفيد-١٩، ١٦ آذار/ مارس ٢٠٢٠.

[١٨] انظر:
Pardo, J. (2020) "Gobierno y sindicatos fijan un protocolo para la prevención de riesgos laborales frente al Covid-19", El Plural, 3 March; Italy, Ministry of Health (2020). "Covid-19, siglato il Protocollo per la sicurezza nelle aziende" 14 March.

[١٩] انظر: المعهد المهني للخدمة العامة في كندا، صفحة الويب.

[٢٠] انظر: EPSU (2020). "The safety and staffing challenges facing health and social services", 19 March.

[٢١] انظر Jenkins (2020)، مرجع سابق.

◄ ٣- أدوات واستجابات منظمة العمل الدولية

في حالة انتشار الجوائح، يظل *تبادل المعلومات الجيدة* بشأن الظروف السائدة والتي تتغير باستمرار، أمراً أساسياً. وتوفر اتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة، ١٩٧٨ (رقم ١٥١)، إرشادات بشأن الآليات المعنية بذلك. وينبغي للدول الأعضاء أن تعالج العديد من المسائل الناشئة من خلال الحوار الاجتماعي الذي لا يتضمن *تبادل المعلومات* فحسب، بل يتضمن أيضاً *التشاور* بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها *والتفاوض* على الآثار الناشئة عن أية تدابير تتعلق بظروف العمل. وتضع مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن العوامل المحيطة في مكان العمل (٢٠٠١)، التي تشمل الملوثات المحمولة جواً، المسؤولية على عاتق أصحاب العمل عن سلامة وصحة العمال وتدعو إلى مشاركة العمال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين. ويُمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تُسهل وسائل معالجة الشواغل الصحية، فضلاً عن الحوار الاجتماعي.

وغسل اليدين آلية مهمة لمنع انتقال العدوى. وتوفر اتفاقية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٦١) وتوصية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٦٤) وتوصية إسكان العمال، ١٩٦١ (رقم ١١٥)، إرشادات مجدية في هذا الصدد. كما يوفر كتيب التدريب الذاتي بشأن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مكان العمل، المعنون WASH@Work (٢٠١٦)، النصائح والقوائم المرجعية لتنفيذ مبادئ ومنهجية منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين على النحو المطبق على الاحتياجات الخاصة من إمدادات المياه والصرف الصحي وقواعد النظافة في مكان العمل.

وإلى جانب تدابير السلامة والصحة المهنيتين، تدعو المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في خدمات الطوارئ العامة إلى الحوار الاجتماعي والتدريب والتنسيق بين الخدمات، وتشمل المجموعة الواسعة من العاملين في خدمات الطوارئ العامة[٢٢].

ويُمكن لمعايير العمل الدولية وسائر مبادئ وأدوات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالعاملين في خدمات الطوارئ العامة أن تساعد الهيئات المكونة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على رسم معالم السياسات بأسلوب متكامل وشمولي دعماً للخدمات الأساسية التي لا غنى عنها لمكافحة الجائحة. وتسلط معايير منظمة العمل الدولية ومبادؤها هذه الضوء على حاجة الحكومات إلى الاعتراف بالدور الذي تؤديه منظمات الموظفين العموميين في حالات الكوارث والطرق التي يمكنهم من خلالها المشاركة بفعالية في إدارة الكوارث والاستجابات في حالات الطوارئ، مما يضع الحوار الاجتماعي في صميم الاستجابات لمواجهة الأزمات.

[٢٢] انظر أعلاه، الحاشية ٥.

معلومات الاتصال

منظمة العمل الدولية
Route des Morillons 4
CH-1211 Geneva 22
Switzerland

إدارة السياسات القطاعية
البريد الالكتروني:
covidresponsesector@ilo.org

©International Labour Organization 2020